ISSN: 2253-0266
EISSN: 2600-6219
مجلة القانون، المجتمع والسلطة
المجلد: 10 العدد:01 السنة: 2021 ص.ص: 97–109

إنعكاسات الهجرة غير الشرعية على الجزائر

The implications of illegal immigration on Algeria

بلهواري زهرة*
جامعة وهران 2 ؛ الجزائر

تاريخ الإستلام :19 /2020/12 **تاريخ القبول**: 2021/03/16 **تاريخ النشر**: 2021/03/20

ملخص:

الهجرة غير الشرعية هي التسلل عبر الحدود البرية والبحرية والإقامة بطريقة غير مشروعة في دولة أخرى، وهذا باستعمال طرق غير مشروعة كالتزوير والانتقال عبر القوارب أو عن طريق التحايل باستعمال طرق مشروعة وتحويلها لغير مشروعة وبالتالي عدم احترام القانون الداخلي والدولي للهجرة، وهذا بسبب الظروف التي يعاني منها الشخص سواء من الناحية الأمنية أو من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. تسعى الدولة جاهدة لمكافحة هذه الظاهرة من خلال توفير آليات للحد من أضرارها .

الكلمات المفتاحية : الهجرة غير المشروعة ؛ انعكاسات؛ عوامل؛ إقليم؛ حدود .

Abstract :

Illegal immigration is infiltration across land and sea borders and residing illegally in another country, and this is by using illegal methods such as forgery and moving by boat or by deceit by using legitimate methods and turning them into illegitimate and thus disrespecting the domestic and international law of immigration, and this Because of the circumstances that a person suffers from, whether from a security standpoint or an economic and social aspect. The state strives to combat this phenomenon by providing mechanisms to limit its harm.

Keywords: Illegal immigration; Reflections; Factors; province; border.

* المؤلف المراسل.

مجلة القانون، المجتمع والسلطة
ISSN: 2253-0266
المجلد: 10 العدد:01 السنة: 2021 ص.ص: 97-109
EISSN: 2600-6219

مقدمة:

الهجرة معروفة منذ القدم، حيث كان الأشخاص يهاجرون هربا من الجوع والجفاف والغزو والأوبئة الخطيرة، ولكن بظهور فكرة الدولة وتحديد الحدود والإقليم أصبح لها مفهوم مغاير حيث عندما يتم الدخول لدولة ما وفق الشروط التي تحددها يعتبر هذا التصرف هجرة شرعية، أما إن كان التصرف مخالفا لتلك الشروط فيعتبر هجرة غير الشرعية[1].

والهجرة الشرعية هي انتقال الأفراد من دولة إلى أخرى بقصد الإقامة الدائمة فيها وفق النظام الداخلي للدولة التي ينتمي لها الشخص[2].أما الهجرة الغير الشرعية فهي انتقال الشخص من دولة إلى أخرى بطريقة سرية ومخالفة للقانون كما هو متعارف عليه دوليا حيث يدخل لإقليم دولة أخرى بدون تأشيرات أو إذن بالدخول أو قد يستعمل الشخص طرق احتيالية للدخول لإقليم الدولة الأخرى كتزوير وثائق السفر [3]. فما هي أسباب الهجرة غير الشرعية وما هي انعكاساتها على الجزائر وما هي سبل الوقاية منها ؟

من خلال هذا المقال ارتأينا معرفة أهم أسباب الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على الجزائر والسبل الوقاية منها وهذا من خلال الخطة الآتية: حيث أولا سوف نتعرف على أسباب الهجرة غير الشرعية ومنافذها ثم نتعرف على آثارها وسبل الوقاية منها ثانيا.

[1] برهان الدين ابراهيم البقاعي، الإعلام سببه الهجرة إلى الشام، الطبعة الأولى(دار ابن حزن، بيروت، لبنان، 1997)، صفحة 17.

[2] فضيل دليو و آخرون، الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية، (مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية، قسنطينة، سنة 2003)، الصفحة 16.

[3] مجدي أحمد مُحَمَّد عبدالله، الاغتراب والهجرة غير الشرعية، دراسة سوكيو مترية مقارنة، (دار المعرفة الجامعية، 2013)، صفحة 31.

مجلة القانون، المجتمع والسلطة
ISSN: 2253-0266
المجلد: 10 العدد:01 السنة: 2021 ص.ص: 97-109
EISSN: 2600-6219

أولا : أسباب الهجرة غير الشرعية

ليس من السهل أن يغير الشخص مكان إقامته إلا إذا كانت هناك ظروف دفعته لفعل ذلك وسببت له عدم الراحة والإستقرار، وأهمها:

1. الأسباب الإقتصادية والإجتماعية :

يعتبر هذا العامل من أهم أسباب الهجرة غير الشرعية وذلك لأن اقتصاد دول شمال المتوسط يعتمد أساسا على الزراعة التقليدية التي ترتبط بالظروف المناخية، بالإضافة إلى تزايد المديونية وما يرافقها من عدم القدرة على دفع عجلة التنمية الشاملة، وانعدام فرص العمل وازدياد حجم البطالة في الجزائر.

ورغم الجهود المبذولة إلا أن فكرة الهجرة غير الشرعية أصبحت راسخة في تفكير الشاب الجزائري وهذا بسبب فقدان الأمل في ايجاد فرص العمل سواء في التخصص الذي درسه أو في غيره، إضافة لإرتفاع الأسعار وانخفاض مستويات الدخل [1].

2. الأسباب السياسية والأمنية :

إن الظروف التي مرت بها البلاد من احتلال حل بها وعدم استقرار وعدم مواكبتها لركب التقدم ووصول فئات معينة للسلطة جعلها تأخذ في السيطرة والتحكم وتعمل على توجيه الإقتصاد بما يتماشى مع أهدافها ومصالحها أدى إلى وقوع تصادم بين هذه الفئة المسيطرة وبين رجال العلم والمثقفين، فوجود الاضطرابات السياسية وفقدان الحق في التوظيف

[1] حروري سهام، "الهجرة و سياسة الجوار الأوروبي"، مجلة المفكر، العدد 5، (جامعة محمد خيضر، بسكرة، د.ب.ن د.س.ن)، صفحة 18.

و كل هذه العوامل دفعت بالأفراد للتفكير في الهجرة بأي طريقة كانت بغية الحصول على مستوى معيشي راقي [1] .

ثانيا : منافذ الهجرة غير الشرعية

ظاهرة الهجرة غير الشرعية في تزايد مستمر وذلك لتوفر طرق ومنافذ عدة لتنفيذها من جنوب المتوسط إلى شمال المتوسط.

1. المنافذ البرية :

يقصد بها مجموعة من الأشخاص اعتادوا التخطيط في مجال تهريب الأشخاص خارج البلاد بطرق غير شرعية، حيث يقومون بإيهام الشخص الذي يرغب في الهجرة بأنه بمجرد وصوله للدولة الأخرى فإنهم سوف يوفرون له منصب شغل ومكان إقامة، وهذا مقابل مبالغ مالية كبيرة وصفقات مربحة تتجاوز 60 ألف دولار أسبوعيا، ويتم الإتفاق بتجميعهم بمدن معينة بحيث يتم السفر في سيارات شحن أو سيرا على الأقدام، وغالبا ما يتخلل هذه المرحلة صعوبات مابين فقدان الطريق، أو الجوع، أو العطش، أو أن يحدث صراع بين المجموعات من أجل البقاء [2].

2. المنافذ البحرية :

يواجه المهاجرون العديد من الصعاب والمخاطر في هذه المرحلة، وهذا بعد نجاتهم من العطش والجوع من الصحراء بالنسبة للأشخاص الدين يجعلون البلدان الشمالية كالجزائر

[1] امحند برقوق، الساحل الافريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 01، (الجزائر، 2006)، صفحة 12.

[2] نفس المرجع، صفحة 42.

منطقة عبور، وفي هذه الحالة يتم الإتفاق بين الأشخاص العاملين في الصيد البحري وسماسرة تهريب الأفراد على شراء مراكب الصيد، ليتم الإبحار بواسطتها من أحد موانئ الصيد للوصول إلى منطقة الهجرة غير الشرعية وأغلبية هذه الرحلات تنتهي بمأساة إما أن تغرق المراكب قبل استكمال الرحلة، أو أن تعود مرة أخرى إلى السواحل نتيجة وجود عطل بها حتى تتم صيانتها من جديد [1].

وقد حذرت الرابطة الوطنية من تنامي ظاهرة تجارة البشر في البحر المتوسط حيث يجني المهربون حوالي 6 مليارات و800 دولار سنويا ونحو 60 ألف دولار أسبوعيا عبر البحر الأبيض المتوسط [2].

ثالثا : آثار الهجرة غير الشرعية

للهجرة غير الشرعية آثار واسعة وانعكاسات عميقة على البنيات النفسية والإجتماعية للأفراد، والسياسة الأمنية والصحية للبلدان المصدرة للهجرة والمستقبلة لها[3].

1. الآثار الإجتماعية :

تتلخص هذه الآثار فيما يلي :

[1] الأخضر عمر الدهيمي، التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، (المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010)، صفحة 10.

[2] نفس المرجع، صفحة 30 .

[3] الحوات علي،الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، عبر بلدان المغرب العربي، أسبابها و نتائجها وبعض الحلول للتعامل معها، تاريخ الاطلاع 2020/12/10 ، الساعة 00:55، http://dc300.4shared.com/doc/MKGAR90m/preview,ntm صفحة 130.

- تفشي ظاهرة الرشوة وهي الطريقة التي يحاول بها المهاجرون غير الشرعيون الحصول على الوثائق الإدارية اللازمة للبقاء في الجزائر.
- رواج واستهلاك المخدرات والمتاجرة بها .
- انتشار أعمال الشعوذة خاصة عند النساء من طرف السود الأفارقة خاصة النيجيريين وبيعهم لخلائط وأعشاب مستحضرة خصيصا للشعوذة .
- تعرض المهاجر غير الشرعي لعدة أخطار كالموت والغرق في وسط البحر .
- التفكك الأسري والإجتماعي، فبمجرد هجرة المهاجر من بلده الأصلي فانه سيواجه تفككا أسريا إذ يترك أسرته، وزوجته وأولاده[1].

2. الآثار الاقتصادية :

إن التأثير الإقتصادي واضح على مختلف المستويات، إذا نظرنا من الجانب الايجابي حتى نكون موضوعيين فان توفر اليد العاملة الأقل تكلفة على جميع الأصعدة، وفي شتى المجلات ودون استثناء، أما الجانب السلبي أو الإنعكاس الذي تخلفه هو استنزاف ثروة البلاد، من خلال سعي المهاجر غير الشرعي إلى ادخار أجره وإرساله إلى بلده الأصلي، وزيادة في ذلك تفشي ظاهرة البطالة لدى الشباب الجزائري التي بلغت حولي 1.378 مليون سنة 2018 .

ويبرز الأثر الإقتصادي أيضا من خلال القيام بتزوير العملة الوطنية إضافة إلى عدم دفع الضرائب على تلك الأموال المحصلة من طرف المهاجرين مما يؤدي إلى حرمان الدولة الجزائرية من موارد مالية إضافية [1].

[1] الحوات علي، لهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، عبر بلدان المغرب العربي، أسبابها ونتائجها وبعض الحلول للتعامل معها، مرجع سابق، صفحة 137.

3. الآثار الصحية :

يحمل المهاجرون خلال هجرتهم عدة أوبئة وخاصة عند تواجدهم بمراكز الحجز، حيث هناك أشخاص مصابين بأمراض معدية ومنهم من أصيبوا خلال رحلتهم، ومنهم من يحمل أمراضا مستوطنة كالملاريا والتهاب الكبد والايدز، فوجود شخص مصاب بمرض معدي هو أخطر عامل لإنتشار الأوبئة لأنه سينقل العدوى لكل المتواجدين معه حتى رجال الأمن الدين يتعاملون معهم .

ولقد بلغت نسبة الإصابة حوالي 10 ألاف خلال سنة 2017 حسب ما كشف عنه رئيس جمعية الايدز بالجزائر، وبلغت نسبة السل حوالي 23 ألف حالة سنة 2018[2] .

4. الآثار الأمنية :

تؤثر الهجرة غير الشرعية على العلاقات فيما بين الدول المرسلة للمهاجرين والدولة المستقبلة للمهاجرين وذلك بسبب تكوين صور مغلوطة عن الشعب الذي يهاجر من دولته إلى دولة أخرى، إضافة لتداعيات عدم الإستقرار والإضطرابات المتزايدة في العالم بسبب الإسلام والمسلمين [3].

وفي هذا الإطار فان المهاجرون العرب يواجهون صعوبة في التعايش لتضارب ما تم إكتسابه من مبادئ في دولتهم مقابل متطلبات التكيف في الدولة المهاجر اليها، بالإضافة

---

[1] سعد رشيد، "واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الانساني"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2012، صفحة 145.

[2] الحوات علي، لهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، عبر بلدان المغرب العربي، أسبابها ونتائجها وبعض الحلول للتعامل معها، مرجع سابق، الصفحة 137.

[3] سعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الانساني، مرجع سابق، 146.

فإن الدولة تجد صعوبة في إحصاء عدد المهاجرين الذين يتدفقون بطريقة غير منتظمة إليها، مما يشكل مصدر حقيقي لتهديد الأمن والإستقرار.

كما أنه لوحظ إنتشار رهيب لعمليات السطو والسرقة والقتل وكذلك تزوير الأموال[1].

رابعا : آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر

تعرف الجزائر كغيرها من الدول انتشارا رهيبا للهجرة غير الشرعية باعتبارها بلدا مصدر للهجرة من جهة وبلد مستقبل للمهاجرين من جهة أخرى، وهذا بسبب موقعها الجغرافي الممتاز حيث تعتبر بوابة افريقيا منذ العصور وذلك لكثرة المهاجرين القادمين اليها والمهاجرين الفارين منها، بالإضافة لشريطها الحدودي الذي جعلها قبلة للمهاجرين نحو الشمال، وفي هذا الصدد فإن الجزائر سعت لإيجاد حلول للحد من هذه الظاهرة وذلك من خلال فرض مجموعة من التدابير التي تهدف لتأمين الحدود[2] وهي:

1. الإستراتيجية الأمنية :

موضوع الهجرة غير الشرعية أصبح يثير العديد من المشاكل في الدول لهذا ركزت على الجانب الأمني كوسيلة للحد من هذه المعضلة الخطيرة، والجزائر في هذا

[1] تقرير منظمة الصحة العالمية، الصحة والتنمية المستدامة، جنيف 2001، صفحة 11.

[2] موساوي أحمد، أعراب نعيمة، "أثر الهجرة غير الشرعية عللى الجزائر"، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية أدرار، 2018، صفحة .53

الصدد سخرت إمكانيات بشرية ومادية لتطويقها حيث يطلع بهذه المهمة كل من قوات الدرك الوطني وقوات البحرية ومديرية الأمن الوطني [1].

فبالنسبة للقوات البحرية تعد بمثابة الخط الدفاعي الأول لمكافحة هذه الظاهرة ومن مهامها تقديم الدعم الإنساني الضروري بدءا من الإنقاض واحضار المهاجرين غير الشرعيين الجزائريين وغير الجزائريين إلى البر ومن تم التكفل بهم طبيا ويفتح بعدها المجال للإجراءات القضائية بعد تحرير المحاضر، ولمحاربة هذه الظاهرة فإنها تقوم بما يلي :

- حشد وسائل بشرية ومادية معتبرة على طول 1200 كلم من السواحل .
- القيام بإجراءات الوقاية على مستوى الساحل وهذا بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية .
- تسخير مجموعات التدخل التي تجوب السواحل الموجودة في الحيز الذي يقع تحث مسؤوليتها .
- القيام بدوريات على مدار 24 ساعة من طرف أعوان حراس الشواطئ وتمتد إلى غاية 40 ميل بحري .
- القيام بتمرينات البحث والإنقاذ وإكتساب الفعالية في تنفيذ عمليات البحث والإنقاذ في البحر بهدف إنقاد الأرواح البشرية .
- حجز القوارب والمركبات التي لها علاقة بالهجرة، مع تبادل المعلومات بين أجهزة الأمن للقيام بتوقيف المرشحين للهجرة السرية .
- المشاركة في الملتقيات والقيام بدراسات حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية .

[1] ب بوعلام، "الوجه القاسي للهجرة غير الشرعية"، مجلة الجيش، مؤسسة المنشورات العسكرية، (الجزائر، العدد 534، جانفي 2008)، صفحة 345.

- تكثيف عمليات التحسس والقيام بدورات تدريبية في ميدان تفكيك شبكات الهجرة غير الشرعية وسبل معالجتها [1].

كما قامت الدولة بتسليط عقوبات على الأشخاص المهاجرين فبالرجوع لنص المادة 345 من قانون 08/05 نجدها تنص على أنه يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى خمس سنوات وبغرامة مالية تتراوح ما بين 10 آلاف و50 ألف كل جزائري يدخل بصفة غير المشروعة لسفينة بغية القيام برحلة [2].إلا أن هذا النص غير واضح وتعرض للعديد من الإنتقادات مما دفع الدولة لإصدار قانون جديد عرض على مجلس الوزراء المنعقد في 2008/09/01 والذي جاء في نص المادة 175 مكرر1 في القسم الثامن في الفصل الخامس من الباب الأول في الجزء الثاني والجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بالتراب الوطني من قانون 01/09 المؤرخ في 25/ 2009/02 على أنه يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وغرامة 20 ألف إلى 60 ألف دينار جزائري، إلا أن هذه العقوبات ليست ردعية وهذا ما دفع السلطة الجزائرية أن تستحدث ديوان مركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية وهو تابع للمديرية العامة للأمن الوطني وأهم مهام يطلع عليها المركز هي:

- مكافحة شبكات خلايا الدعم التي تساعد على إيواء الأجانب الذين هم في حالة غير شرعية.
- مكافحة تزوير الوثائق المرتبطة بالهجرة والإقامة غير الشرعية.
- مكافحة التوظيف غير الشرعي للأجانب.

[1] ن خيط، "انقاد الأرواح البشرية في البحر"، مجلة الجيش، العدد 526، ماي 2007، صفحة 13.

[2] القانون رقم 04/05 المؤرخ في 2005/02/06 المتضمن قانون تنظيم السجون واعادة الإدماج الإجتماعي للمحبوسين المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 01/18 المؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1439 الموافق ل 30 يناير سنة 2018 ، الجريدة الرسمية العدد 12 الصادرة بتاريخ 04 محرم عام 1426 الموافق ل 13 فبراير 2005.

- وضع خطة إستراتيجية وقائية وردعية للهجرة غير الشرعية.

كما أنشأت فرق جهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية عن طريق البحث والمتابعة لكل الأشخاص المساهمين في تنظيم هذه الرحلات غير المشروعة [1].

2. النشاط الدبلوماسي :

في سياق الهجرة غير الشرعية تم إبرام العديد من الإتفاقيات وأهمها إتفاقية الأمم المتحدة حيث نص في مادتها الأولى على تعزيز التعاون لمنع الجريمة المنظمة ومكافحتها بمزيد من الفعالية [2]، وفي هذا الإطار قامت الجزائر بالتوقيع على 6 اتفاقيات إعادة قبول بين الجزائريين وبلدان أوروبية ما بين 1994/2007 قصد ترحيل الجزائريين المتواجدين في وضعية غير قانونية حيث تم التوقيع سنة 1994 على إتفاق إعادة قبول مع فرنسا التي كانت آنذاك الوجهة المفضلة للجزائريين، إلا أنه بعدما أصبحت شروط الهجرة إلى فرنسا صعبة ظهرت وجهات أخرى للهجرة السرية، ففي سنة 1996 تم التوقيع على إتفاق إعادة القبول مع ألمانيا، تم آخر مع إسبانيا وايطاليا وبريطانيا وسويسرا [3].

[1] سحنون أم الخير، الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري الأسباب والعوامل، جامعة بونعامة جيلالي خميس مليانة.

[2] حروري سهام، "الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي"، مجلة المفكر، العدد 05، جامعة محمد خيضر، بسكرة، د،ب،ن – د،س،ن صفحة 52.

[3] محمد شراق، غريب أن يهرب شباب من بلده في خزينته 100 مليار، جريدة الخبر اليومي، ليوم 11 جوان 2008، العدد 5344، صفحة 6 .

ISSN: 2253-0266
EISSN: 2600-6219

كما قامت بإبرام اتفاقية مع ايطاليا في مجال الهجرة غير الشرعية في 22 نوفمبر 1999 وتمت المصادقة عليها بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 374/07 المؤرخ في 01 ديسمبر 2001[1] وتضمنت المادة الأولى منه ما يلي :

- تبادل المعلومات حول تدفق الهجرة غير الشرعية خاصة ما يتعلق بالهيئات والأشخاص المشرفين عليها.
- المساعدة المتبادلة في محاربة الهجرة غير الشرعية.

كما قامت بتوقيع اتفاقية مع ايطاليا لإستعادة المهاجرين في 24 فبراير 2000 وبموجبها تم ترحيل أكثر من نصف مليون شخص ما بين عام 2008 و2009 [2].

وقامت بتوقيع إتفاق مع المجلس الفدرالي للكنفدرالية السويسرية حول تنقل الأشخاص بتاريخ 03 جويلية 2006 تضمن الإتفاق أنه يجب على كل طرف إثبات إنتسابه للدولة بأي وثيقة كانت سواء بطاقة التعريف الوطنية أو جواز السفر وإن تعذر ذلك تقوم الممثليات القنصلية للطرف الملتمس من منح رخص المرور إثبات جنسيتهم وهذا بعد المرور على مجموعة من الإجراءات [3].

[1] المرسوم الرئاسي رقم 374/07 المؤرخ في 01 ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 72، الصادرة بتاريخ 02 ديسمبر 2001.

[2] مُحَّد شراق، مرجع سابق، صفحة 6.

[3] بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، (الجزائر، 2005)، صفحة 52.

الخاتمة :

ما يجعل الشاب الجزائري يفكر في الهجرة من وطنه هو إحتكاكه بأقرانه من الشباب وليس فقط الجزائري فأي شخص يعاني من ظروف معيشية صعبة تجعله يفكر في ذلك، فتدني المستوى المعيشي أصبح الهم الوحيد الذي يعانون منه وبالمقابل إرتفاع الأسعار فأصبح هاجسهم هو توفير المال والربح السريع وأول فكرة تتبادر لديهم هي الهجرة غير المشروعة مواجهين في ذلك أكبر خطر وهو الموت في قوارب لا تضمن سلامتهم، وما يلاحظ أن نسبة الهجرة غير المشروعة في تزايد مستمر ولقد مست حتى الفئات المثقفة من المجتمع وكذلك النساء والأطفال يفكرون فيها.

فعلى الدولة أن تسعى لإيجاد حلول ملائمة لأنها بذلك تفقد كفاءات كبيرة يتم إستغلالها في الخارج وهذا من خلال :

- التركيز على الجوانب التربوية وعلى المواطنة في برامج التدريس.
- سن قوانين صارمة وتفعيلها لردع المساهمين في الهجرة غير المشروعة.
- توفير فرص العمل لجميع الفئات.
- عدم إهمال الكفاءات وذلك من خلال توفير لهم الإمكانيات لتطوير مشاريعهم .
- إنشاء مخابر تدرس الظاهرة وتسعى لإيجاد حلول موازية .
- تقديم إعانات مالية للشباب وحثهم على حب العمل في وطنهم .
- بث حصص تلفزيونية لتوعية المواطنين وتعريفهم للمخاطر التي يتعرضون لها .